

برنت يهبط دون 47 دولار رغم توازن السوق

رويترز: هبطت أسعار النفط الخام في بداية التعامل بأسيا أمس مقتربة من أدنى مستوى لها منذ شهرين بسبب ضعف الاستهلاك الموسمي على الرغم من تصريحات أدلى بها وزير الطاقة السعودي وقال فيها إن سوق النفط أصبحت أكثر توازناً. ووفقاً لوكالة «رويترز» هبط سعر خام برنت تسليم سبتمبر 22 سنتاً إلى 46,54 دولاراً للبرميل. وارتفع برنت عند الإغلاق يوم الجمعة 36 سنتاً بعد أن سجل الاقتصاد الأمريكي أكبر ارتفاع في مجال الوظائف منذ ثمانية أشهر في يونيو ونتيجة مخاوف من تشديد هجمات جديدة على البنية الأساسية النفطية في نيجيريا. وقال خالد الفالح وزير الطاقة السعودي يوم الأحد إن سوق النفط أصبحت أكثر توازناً كما استقرت الأسعار.

تحقق ربحاً وعائداً جيداً للمال العام رغم تقلبات أسعار الأسهم

هيئة الاستثمار: 426 مليون دينار قيمة المحفظة الوطنية في البورصة



1,2 مليار دولار

التزامات الجهات

الحكومية

المشاركة.. سدد

منها 64,6٪ فقط

3 شركات تدبر

المحفظة وإضافة

جديدة لأكثر

شركتين بالمنطقة

لتطوير أعمالها

اختيار مديري

المحافظ وفق

إجراءات مهنية

وفنية ومعايير مالية

وعالمية



محمود فاروق

قالت الهيئة العامة للاستثمار التي تمثل الصندوق السيادي للكويت في مخاطبة رسمية مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح، حصلت «الأنباء» على نسخة منها، إن المحفظة الوطنية المدارة من قبل الشركة الكويتية للاستثمار حققت أداء إيجابياً بنسبة نمو 1,01٪، بنهاية شهر فبراير الماضي لتصل قيمة المحفظة وفق آخر بيانات حكومية نحو 426,2 مليون دينار مقابل 422,1 مليون دينار بنهاية يناير 2016.

وقد أقر مجلس الوزراء بتاريخ 18 نوفمبر 2008 إنشاء محفظة استثمارية طويلة الأجل (مر على إنشائها نحو 7 سنوات)، وتكلف الهيئة العامة للاستثمار في ذلك بالتعاون مع المؤسسات الحكومية للاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية وفق أسس استثمارية موضوعية ومهنية لدعم الاقتصاد الوطني.

ويحسب البيانات الحكومية فإن مجلس الوزراء وضع الأسس العامة الواجب مراعاتها في إدارة المحفظة في حدود 1,5 مليار دينار (بما يعادل 5 مليارات دولار)، ويلج إجمالي التزامات الجهات المشاركة 1,2 مليار دولار، بلغ السدد منها 775,350 مليون دينار وبنسبة 64,6٪.

وبدأت الهيئة العامة للاستثمار أخيراً اختيار مديرين جدد من أجل إدارة جزء من أموال المحفظة الوطنية، وتمت مخاطبة كل من شركة كامكو للاستثمار والوطني كابيتال للاستثمار لخضاف

المحفظة الوطنية حققت أداء إيجابياً بنسبة نمو 1,01٪ بنهاية شهر فبراير الماضي

سجلت أداء إيجابياً

مطلع العام الحالي

يفوق نظراءها

خليجياً

إلى كل من شركة المركز المالي الكويتية للاستثمار وثررة للاستثمار، وكذلك المؤسسات الحكومية الأخرى التي تم تكليفها إدارة هذه المحفظة.

معايير الاختيار

أما بخصوص معايير اختيار مديري المحافظ المحلية فإنها تتم وفقاً لإجراءات مهنية وفنية تجارية، ووفق المعايير المالية والاقتصادية العالمية، وفي مقدمة هذه المعايير

حصول «هيئة الاستثمار» على معلومات تخص الخبرات التي تمتلكها الشركات التي تتقدم لهذا الغرض، فضلاً عن التأكد من عدم رصد أي تجاوز أو أخطاء لدى الشركة المؤهلة لإدارة المحفظة فيما يتعلق بشؤون إدارتها للمحافظ التي تديرها، ويتم تقييمها بموضوعية معدة مسبقاً.

ويتم إرسال واستقبال معلومات تتعلق بالعديد من الجهات المختصة في إدارة المحافظ، وبناء عليها يتم التعاقد مع الشركات المديرة للمحفظة لإدارة جزء من قيمة المحفظة، التي تقدر بـ 1,5 مليار دينار، والمرصودة للاستثمار المحلي في سوق الكويت للأوراق المالية.

خصوصية في القرارات

وفيما يتعلق بخصوصية قرارات مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار، أكدت هيئة الاستثمار في خطابها

المفروضة عليه وفقاً للقانون ولا تمارس هيئة الاستثمار أي دور رقابي على الشركة إلا من خلال تقرير مراقب الحسابات المرفوع إلى الجمعية العمومية للشركة.

وتصل ملكية الهيئة العامة للاستثمار في الشركة الكويتية للاستثمار إلى 76,194٪، فيما تبلغ القيمة السوقية لمساهمة الهيئة نحو 37,8 مليون دينار وفق آخر بيانات معلنة بسوق الكويت للأوراق المالية.

أن مجلس إدارة الشركة هو المختص بإدارة الشركة حتى إن كانت الشركة مملوكة بالكامل للحكومة، ويتعين الفصل بين إدارة الشركة وملكيتها الحكومية لمعظم أسماؤها إذ تتعقد إدارة الشركة لمجلس إدارتها باعتبارها شخصاً معنوياً مستقلاً وقائماً بذاته عن أشخاص الشركاء فيها وتعد الدولة ممثلة في الهيئة العامة للاستثمار مجرد مساهم يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات

بتراجع 26٪ في الربع الثاني.. من خلال 39 صفقة

14 مليار دولار حجم صفقات الاستحواذ والاندماج عالمياً



هبطت أسعار النفط لعب دوراً أساسياً في تقلص التدفقات النقدية لدى بعض الصناديق السيادية

مجموعه «انت

فاينانشال

سيرفيسز»

الصينية قادت أكبر

الصفقات المنفردة

بـ 4,5 مليارات

دولار

الأسواق المتقلبة

لعبت دوراً ملحوظاً

في تقليص

عمليات الاستحواذ

والاندماج

محمود عيسى

قالت صحيفة «أرابيان بيزنس» إن قيمة صفقات الاستحواذ والاندماج التي قامت بها الصناديق السيادية في العالم تراجعت خلال الربع الثاني من 2016 بنسبة 26٪ لتصل إلى 14,1 مليار دولار، مقارنة مع الأشهر الثلاثة الأولى من العام، إلا أنها استمدت الدعم من انتعاش شهيته اسواق العقار.

ونقلت الصحيفة عن البيانات التي جمعتها وكالة ثومسون رويترز قولها أن المستثمرين السياديين - ويشمل الاصطلاح كل شيء تقريباً من الصناديق السيادية التابعة للدول إلى صناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المدعومة من قبل الصناعات النفطية - كانوا اطرافاً في 39 صفقة استحواذ واندماج خلال الفترة بين ابريل ويونيو الماضيين، وهو ما يقل بعدد 6 صفقات عن الربع الأول.

وعزت الوكالة هذا التراجع إلى تقلص التدفقات النقدية لدى بعض الصناديق السيادية نتيجة هبوط أسعار النفط وزيادة الطلب من الحكومات التي تعاني من ضائقة مالية، فقد اقترحت روسيا على سيبيل المثال

الكويت ترفع عدد منصات الحفر النفطية

إلى 35 منصة خلال عامين

وأخيراً، قالت الشركة إن عدد منصات الحفر العاملة في كل من النرويج والمملكة المتحدة بقي ثابتاً خلال العامين الماضيين، برغم انتعاش طفيف سجلته النرويج في في عام 2015 إلا أنه منذ ذلك الوقت ظل ثابتاً عند مستوى 16 منصة.

في أسعار النفط، حيث تراجع العدد المستهدف في اميركا اللاتينية إلى أقل من نصف ما كان عليه قبل عامين ليصل إلى 151 منصة حفر.

وتراجع عدد المنصات في أفريقيا من 95 إلى 58 خلال العامين الماضيين حيث شهدت كل من ليبيا ونيجيريا والغابون وأنغولا تراجعاً في عدد المنصات

كما شهدت البرازيل تراجع عدد المنصات من 43 منصة في يونيو 2014 إلى 13، مقابل تراجع في الأرجنتين من 88 إلى 56 منصة، وفي كولومبيا من 43 منصة إلى 7 منصات فقط.

قالت شركة بيكر هيو، أنه خلافاً لما تشهده صناعة إنتاج النفط العالمية من تراجع عدد منصات الحفر، فإن عدد منصات الحفر العاملة في الكويت ارتفع خلال العامين الماضيين المنتهين في يونيو الماضي من 27 إلى 35 منصة، كما ارتفع في أبوظبي من 30 إلى 42 منصة، فيما بقي رقم المنصات في السعودية ثابتاً عند مستوى 66 منصة.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فقد أظهرت المعلومات الصادرة عن الشركة المتخصصة بالخدمات النفطية أن العدد الإجمالي قد تراجع كما في يونيو الماضي إلى 284 منصة مقارنة مع 339 منصة خلال العامين الماضيين، على أن معظم التراجع في عدد المنصات يعتبر العراق مسؤولاً عنه حيث تراجع العدد هناك من 96 إلى 41 منصة.

وأضافت المجلة أنه في اند غاز عن الشركة قولها أن عدد منصات الحفر النفطية خارج اميركا الشمالية تراجع بنسبة 36٪ ليصل إلى 677 منصة مواصلاً الهبوط بعد انتعاش قصير في مايو. وأوضحت أن دول اميركا اللاتينية وأفريقيا احتلتا قائمة الهبوط في عدد المنصات النفطية العاملة خلال العامين الماضيين اللذين شهدا تراجعاً

في سنغافورة بقيمة 2,5 مليار دولار في المركز الثالث عالمياً. وأشارت الوكالة إلى أن الاسواق المتقلبة لعبت دوراً ملحوظاً في تقليص عمليات الاستحواذ، حيث عانت بعض الصناديق مثل صندوق تماسيك السنغافوري من تراجع في محفظته بنحو 18 مليار دولار العام الماضي، الأمر الذي قد يجعل هذا القطاع أكثر حذراً تجاه الالتزام بتوفير رأسمال جديد.

وقال رئيس قسم السياسة والابحاث في مؤسسة ستريت ستريت جلوبل الاستشارية

تفريغ صندوق سيادي واحد من كل صندوقين العام المقبل. وقالت الوكالة ان اكبر الصفقات المنفردة صفقة تمويل لصالح مجموعة «انت فاينانشال سيرفيسز» الصينية - احدي الشركات التابعة لمجموعة علي بابا القابضة - بقيمة 4,5 مليارات دولار.

وقالت المجلة ان ثاني اكبر صفقة استحواذ بلغت قيمتها 3,5 مليارات دولار قام بها صندوق الاستثمار السعودي، في حين حلت صفقة استحواذ هيئة استثمار قطر على مبنى المكاتب العائد لشركة بلاك روك والمؤلف من 43 طابقاً



رغم تراجع انتاج النفط العالمي الكويت ترفع عدد منصات الحفر لديها

«كفيك» تتوقع إتمام صفقة «مينابوليس»

بـ 12,5 مليون دينار

(41,5 مليون دولار) لمصلحة الشركة وعملائها. وأوضحت الشركة في بداية يوليو الماضي أن الصفقة تمثل استثماراً متوسط العوائد النقدية بنسبة 8٪ سنوياً، وأن المبنى يقع على ضفاف بحيرة كاهون في مدينة مينابوليس، وسيكون لهذا الاستثمار أثر إيجابي على البيانات المالية لها خلال الربع الثالث من العام.

قالت الشركة الكويتية لتمويل والاستثمار «كفيك» (KFC) إنها تتوقع إتمام صفقة الاستثمار على مبنى «مينابوليس» في الربع الثالث من العام المالي الحالي. وأشارت الشركة في بيان للبورصة أمس إلى أنها لم تحدد حصتها في هذا الاستثمار إلى الآن، وأن الصفقة بقيمة 12,5 مليون دينار

«نفط الكويت» تدعو 20 شركة إلى مناقشة بناء خطوط أنابيب

محمود عيسى

طرحت شركة نفط الكويت مناقشة بناء مرافق إنتاج النفط في الحقل الجوراسي شمال البلاد ودعت الشركات العشرين التي سبق تأهيلها للدخول في المناقصة لتقديم عروضها في موعد ينتهي يوم 17 أغسطس المقبل، على أن يتم تنفيذ المشروع وفقاً لنظام

الهندسة والتوريد والبناء EPC.

وطبقاً لما ذكرته لجنة المناقصات المركزية، قالت مجلة ميد أن الشركات المؤهلة تشمل كلا من: الغانم انترناشيونال للتجارة العامة والمقاولات - كويتية، الأمير للخدمات الفنية - كويتية، المجموعة المشتركة - كويتية، المقاولون المحضون - يونانية،

غلف سبيك للتجارة العامة والمقاولات - كويتية، الدار للهندسة والمقاولات - كويتية، شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن - كويتية، شركة المقاولات الميكانيكية والكهربائية - كويتية، محمد عبدالمحسن الخرافي للتجارة العامة والمقاولات - كويتية، شركة مشرف للتجارة العامة والمقاولات - كويتية،

عربي انبرتيك - كويتية، ناصر محمد البدر وشركاه للتجارة العامة والمقاولات - كويتية، كي سي سي انجنيئرغ اند كونتراكتنج - كويتية، تشاينا بتروليوم انجنيئرغ اند كونتراكتنج - كويتية، كوربوريشن - صينية، كيه بي آر - اميركية، لارسين اند توبرو - هندية، بتروفاك - بريطانية، سايبيم - ايطالية،

اتيلا دوغان كونستراكتشن اند انستياليشن كومباني - تركية وفلور - اميركية. وأوضح المجلة أن نطاق العمل يشمل بناء وتركيب خطوط انابيب جديدة لنقل النفط وتوفير توصيلات لربطها مع شبكة خطوط الانابيب القائمة حالياً في مرافق الإنتاج بشركة نفط الكويت.